منظمة العفو الدولية

تقرير موجز

رقم الوثيقة: ACT 34/001/2013

13 ديسمبر/ كانون الأول 2013

إخفاق دولي: أزمة اللاجئين السوريين

" لقد أصبحت سورية مأساة هذا القرن الكبرى بوصفها كارثة إنسانية معيبة مع ما يواكبها من معاناة وعمليات تهجير لا يوازيها شيء من هذا القبيل في التاريخ الحديث"

المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أنطونيو غوتيريس، متحدثاً حول سورية، 3 سبتمبر/ أيلول 2013.[1]

مقدمة

في غضون 12 شهرا، فرّ 1.8 مليون شخص من النزاع المسلح الدائر في سورية. وسجلت بداية شهر سبتمبر/ أيلول من عام 2013 حدثا مأساويا مع تخطي أعداد اللاجئين حاجز المليونين، وذلك مع استمرار الرجال والنساء والأطفال في التدفق إلى خارج البلاد. وفي 9 ديسمبر/ كانون الأول الجاري، وصل عدد اللاجئين إلى 2.3 مليون لاجئ ولاجئة مسجلين رسميا[2]، ويشكل الأطفال ما نسبته 52 بالمائة من إجمالي ذلك الرقم[3]. وبالإضافة إلى ذلك، فلقد نزح ما لا يقل عن 4.25 مليون شخص داخل سورية[4]. وبالمجمل، فلقد أُجبر أكثر من 6.5 مليون شخص على مغادرة منازلهم في سورية، أي ما يقرب من ثلث عدد سكان البلاد[5]. وفي يوليو/ تموز 2013، صرح المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قائلاً: "لم يسبق لنا وأن رأينا تدفق اللاجئين إلى خارج بلادهم يتصاعد بهذا المعدل المروع منذ أن وقعت أحداث التطهير العرقي في رواندا قبل 20 عاماً"[6].

وتستضيف خمس من الدول المجاورة لسورية، وهي: لبنان والأردن وتركيا والعراق ومصر، حوالي 97% من إجمالي عدد اللاجئين السوريين.[7] ولقد تسبب هؤلاء في زيادة عدد سكان الأردن ولبنان بواقع 9 بالمائة و19 بالمائة على التوالي.[8]

وعلى الرغم من عِظم حجم أزمة اللجوء هذه، فلقد تقاعس المجتمع الدولي بشكل مخجل عن مساندة اللاجئين الفارين من سورية، ومساعدة بلدان اللجوء الرئيسية. ولقد أطلقت الأمم المتحدة نداءا إنسانيا من أجل اللاجئين الفارين من سورية في المنطقة؛ ويغطي هذا النداء حوالي 68% من حجم النداء الإنساني الخاص بسورية، والذي يُعد النداء الأضخم في تاريخ المنظمة[9]على الإطلاق. ومع ذلك، فلم يتجاوز حجم التمويل الممنوح لذلك النداء أكثر من 50% طيلة الفترة الفائتة من عام 2013، قبل أن يصل إلى 64% حتى ساعة طباعة التقرير الحالي.[10]

ولا تزال الحصص المخصصة لإعادة توطين اللاجئين وقبولهم لاعتبارات إنسانية جدٌّ محدودة[11] – وذلك على الرغم من كونها من بين الوسائل الرئيسية التي يمكن للمجتمع الدولي من خلالها أن يُظهر تضامنه مع البلدان التي تستضيف أعدادا ضخمة من اللاجئين، ويوفر تدابير الحماية العاجلة لمعظم الفئات الأكثر ضعفاً بين اللاجئين. واعتبارا من 2013 وحتى نهاية 2014، فلقد وضعت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نصب أعينها هدف تأمين 30000 حصة مخصصة لإعادة توطين

اللاجئين السوريين أو إقامتهم بشكل مؤقت في بلدان معينة وغير ذلك من أشكال قبولهم لاعتبارات إنسانية.[12] وعلى الرغم من سعي المفوضية الدائم في الحصول على تعهدات من البلدان بغية تحقيق الهدف المنشود، فلقد اقتصر عدد الحصص المخصصة لإقامة اللاجئين الفارين من سورية في بعض البلدان بشكل دائم أو مؤقت على 15244[13] حصة حتى الساعة. ولقد تعهد 14 بلدا أوروبيا بتوفير تلك الحصص (بواقع عشرة بلدان من أعضاء الاتحاد الأوروبي وأربعة من الدول غير الأعضاء فيه) بالإضافة إلى أستراليا وكندا.[14] وبوسع الولايات المتحدة أن تعرض توفير عدد إضافي من الحصص لكونها البلد الذي يمتلك أكبر برنامج مخصص لإعادة التوطين مقارنة بجميع البلدان وبفارق شاسع من حيث عدد تلك الحصص.[15]

ومن بين الحصص التي عرضت الدول الأوروبية وأستراليا وكندا توفيرها، والبالغ عددها 15244 فرصة، تكفل الاتحاد الأوروبي[16] بتوفير ما مجموعه 12340 حصة، على الرغم من أن أقرب عواصم دول الاتحاد إلى سورية تقع على بعد 200 ميل فقط من دمشق.[17] وبغية وضع الأمور في نصابها، فلا يمثل مجموع تلك الحصص سوى 0.54 بالمائة من إجمالي عدد اللاجئين الذين يقيمون حاليا في البلدان المضيفة الرئيسية الخمسة. بل إن مجموع هذه الحصص بالكاد يناهز عدد اللاجئين الذين تم تسجيلهم في لبنان خلال الأيام الخمسة الأخيرة من شهر نوفمبر/ تشرين الثاني.[18]

ومن بين الحصص التي عرضت بلدان الاتحاد الأوروبي توفيرها، تكفلت ألمانيا بتوفير 10000 حصة ضمن برنامج قبول اللاجئين لاعتبارات إنسانية. وباستثناء ألمانيا، تعهدت باقي دول الاتحاد السبع والعشرين مجتمعة بتوفير 2340 حصة فقط. ولم تقم 18 دولة من دول الاتحاد الأوروبي، بما فيها المملكة المتحدة وإيطاليا، بالتعهد بتوفير أي حصص لإعادة التوطين أو القبول لاعتبارات إنسانية.

ولم يقتصر هذا التقاعس في توفير حصص إعادة التوطين على الاتحاد الأوروبي وحسب، بل إن الأمر نفسه ينسحب على دول مجلس التعاون الخليجي التي لم تعرض تقديم أي حصص لإعادة توطين اللاجئين الفارين من سورية لديها أو قبول دخولهم لاعتبارات إنسانية.

بل إن بعض الحكومات التي كانت من بين أبرز مناصري القيام بعمل عسكري في سورية، كانت بين أقل الدول مبادرةً على صعيد توفير حصص لإعادة توطين اللاجئين الفارين من سورية. فلم تقم المملكة المتحدة والسعودية وقطر بتوفير أي حصص لإعادة توطين اللاجئين من سورية. وعرضت فرنسا قبول 500 منهم، أي ما يعادل 0.02% من عدد اللاجئين في البلدان المضيفة الرئيسية.

وتناشد منظمة العفو الدولية المجتمع الدولي الحرص على توفير تمويل مستدام وكاف للنداءات الإنسانية التي تُطلق من أجل سورية، وتوفير المساندة والدعم للبلدان المضيفة من أجل تمكينها على إبقاء حدودها مفتوحة في وجه اللاجئين وتوفير الحماية الملائمة والمساعدات الكافية لهم.

كما تدعو منظمة العفو الدولية إلى زيادة فورية وكبيرة في أعداد الحصص المخصصة لإعادة توطين اللاجئين من سورية أو قبولهم لاعتبارات إنسانية، هذا بالإضافة إلى الحصص المتوفرة حالياً من حصص إعادة التوطين.

وعلاوة على ذلك، تناشد المنظمة الدول كافة كي تبقي على حدودها مفتوحة في وجه الفارين من النزاع في سورية – وغيرهم من اللاجئين بالطبع – والحرص على مراعاة كرامة الأشخاص الذين يحاولون وصول تلك الدول ومعاملتهم على هذا الأساس.

محط تركيز هذا التقرير الموجز ومنهجية البحث الواردة فيه

يعرض هذا التقرير نبذة عن ظروف اللاجئين من سورية وأحوالهم في البلدان الرئيسية المضيفة ، وهي: لبنان والأردن وتركيا والعراق ومصر.[19] ويركز التقرير بعد ذلك على المصاعب وانتهاكات حقوق الإنسان التي يواجهها اللاجئون من سورية في معرض محاولاتهم الوصول إلى بلدان الاتحاد الأوروبي، ويقترح توصيات موجهة إلى المجتمع الدولي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص.

وفي الوقت الذي وجهت فيه منظمة العفو الدولية الدعوة إلى دول الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي من أجل إظهار التضامن الدولي في التعامل مع أزمة اللجوء السورية، يركز هذا التقرير على الممارسات المتبعة في بعض دول الاتحاد والمساهمات التي تقدمها دوله الأعضاء في توفير حصص إعادة التوطين نظرا لقرب الاتحاد الجغرافي من سورية، ولكون اللاجئين من سورية لم يتوقفوا عن محاولة الوصول إلى دول الاتحاد الأوروبي.

وما انفك آلاف الأشخاص الذين فروا من ويلات النزاع في سورية يحاولون الوصول إلى دول الاتحاد الأوروبي – نظراً لمرورهم بمتاعب أكبر في الدول التي فروا إليها بدايةً، أو لمحاولتهم الانضمام لعائلاتهم وأصدقائهم، وأملاً بالوصول إلى بر الأمان بالطبع. ومدفوعين باليأس، فلقد أقدم اللاجئون على تجشم مخاطر رهيبة تفاقمت أو برزت بسبب سياسات الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

وتستند المعلومات الواردة في التقرير الحالي إلى أبحاث مكتبية وميدانية أجرتها منظمة العفو الدولية. ومنذ يوليو/ تموز 2013، أوفدت المنظمة بعثات بحثية للوقوف على أوضاع اللاجئين في بلغاريا ومصر واليونان وإيطاليا والأردن وإقليم كردستان–العراق ولبنان وليبيا وتركيا، من بين جملة بلدان أخرى.

ولقد تم استخلاص البيانات المتعلقة بأعداد اللاجئين في بلدان الاستضافة الرئيسية والاتحاد الأوروبي من المعلومات المتاحة للعموم من خلال المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمكتب الأوروبي للإحصاءات التابع للاتحاد الأوروبي. وأما البيانات المتعلقة بحصص إعادة التوطين التي تعهدت البلدان بتوفيرها، ومعلومات تمويل النداءات، فلقد أُخذت هي الأخرى من المصادر المفتوحة المتاحة عبر المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

ويبلغ إجمالي عدد اللاجئين في البلدان المضيفة الرئيسة (لبنان والأردن وتركيا والعراق ومصر) 2.2 مليون لاجئ ولاجئة[20] وهو الرقم المستخدم في التقرير الحالي. وأما الرقم الذي يُستخدم عالميا للتعبير عن إجمالي عدد اللاجئين من سورية فيصل إلى 2.3 مليون لاجئ،[21] ولكنه لا يمثل سوى عدد المسجلين رسميا فقط. ويُعتقد أن العدد الفعلي للاجئين من سورية في تلك البلدان هو أعلى بكثير من ذلك الرقم كونه لا يشمل مئات الآلاف ممن لم يتم تسجيلهم رسميا لدى السلطات المعنية بطلب اللجوء.

نبذة عن أزمة اللاجئين السوريين

خلف النزاع الدائر منذ سنتين بين قوات النظام السوري وجماعات المعارضة المسلحة أكثر من 100000 قتيل[22] ومئات الآلاف من الجرحى بين المدنيين.[23] وتسبب النزاع بدمار هائل للممتلكات المدنية ونزوح ما لا يقل عن 4.25 مليون شخص داخل البلاد،[24] فيما اضطُر 2.3 مليون شخص آخر للفرار إلى الخارج.

ولقد خلق تدفق اللاجئين إلى الدول المجاورة لسورية ضغطاً هائلا على الموارد المحدودة المتوفرة في تلك البلدان، لا سيما الأردن ولبنان، حيث يعيش العديد من اللاجئين في ظل ظروف من عدم الاستقرار في مخيمات مكتظة، أو بين المجتمعات المحلية المضيفة، بما في ذلك المستوطنات العشوائية.

ومن أجل توفير حماية ملائمة ومساعدات إنسانية كافية للاجئين من سورية وغيرهم ممن يحتاجون إليها داخل البلاد، أطلقت الأمم المتحدة في يوليو/ تموز الماضي أكبر نداء إنساني في تاريخها، وناشدت الدول منح وكالاتها والمنظمات غير الحكومية العاملة مع اللاجئين ما حوالي 3 مليارات دولار، بالإضافة إلى تقديم 830 مليون دولار لحكومتي لبنان والأردن من خلال "خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين"، و 1.4 مليار دولار أخرى من أجل مساعدة النازحين داخل سورية.[25] واعتباراً من 6 ديسمبر/ كانون الأول 2013،[26] فلم تتخط نسبة ما تم التعهد بتقديمه حتى الآن أكثر من 64% من المبلغ المطلوب وقوامه 3 مليارات دولار. وفي سبتمبر/ أيلول، حذرت الأمم المتحدة من احتمال أن يتسبب نقص التمويل في تقليص حجم المساعدات المقدمة للاجئين.[27]

نظرا لطبيعة النزاع في سورية، والذي تضمن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية على نطاق واسع، فترى منظمة العفو الدولية أن يتم اعتبار جميع طالبي اللجوء الفارين من سورية من المستوفين لشروط التمتع بالحماية الدولية. ويتسق اعتقاد المنظمة هذا مع البيان الصادر عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في 22 أكتوبر/ تشرين الأول 2013 والذي جاء فيه:

"من المرجح أن يستوفي معظم السوريين الذين يسعون للحصول على الحماية الدولية لشروط تعريف اللاجئ .. نظرا لما لديهم مخاوف مبررة من احتمال تعرضهم للاضطهاد بناء على الأسس الواردة في اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين".[28]

ويجدر الذكر هنا أن إجبار أي شخص على العودة إلى سورية من شأنه أن يرقى إلى مصاف انتهاك مبدأ "عدم الرد" الذي يحظر إعادة الأشخاص قسرا إلى بلدانهم في حال وجود مخاطر تتعلق باحتمال تعرضهم لانتهاكات لحقوق الإنسان. كما ينطبق المبدأ على الانتهاكات التي تسودها أعمال عنف عامة ناجمة عن النزاعات المسلحة كما هي الحال بالنسبة لسورية، بافضافة إلى كون هذا المبدأ ملزما للدول كافة.

نبذة عن الظروف السائدة في البلدان الرئيسية المضيفة

ومن بين البلدان الرئيسة الخمسة التي تستضيف اللاجئين الفارين من سورية، يؤوي لبنان والأردن أكبر عدد من أولئك اللاجئين سواء أكان ذلك بالأرقام المطلقة أم كنسبة مئوية من مجموع سكان البلدين.[29]

ويستضيف لبنان حاليا أكثر من 835735 لاجئا من سورية اعتبارا من 5 ديسمبر/ كانون الأول 2013،[30] فيما يستضيف الأردن أكثر من 566303 لاجئا من سورية اعتبارا من 9 ديسمبر/ كانون الأول 2013.[31] وفي مارس/ آذار 2013، قدرت الحكومة اللبنانية أن العدد الفعلي للسوريين في البلاد يناهز المليون لاجئ.[32]

ويتوزع حوالي ثلث اللاجئين السوريين في الأردن على ستة مخيمات، حيث يقيم معظمهم في مخيم الزعتري الذي أصبح ثاني أكبر مخيمات اللاجئين في العالم مع وجود 117000 شخص فيه.[33] ويقيم باقي اللاجئين في البلدات والمدن، خاصة في محافظات الشمال المحاذية للحدود مع سورية، وكذلك في العاصمة عمان. وأما في لبنان، فلا توجد مخيمات مخصصة رسميا للاجئين باستثناء مخيمات الفلسطينيين الموجودة منذ أمد بعيد؛ ويقيم اللاجئون السوريون في البلدات والمدن، وكذلك في مخيمات مؤقتة أُقيمت بشكل غير رسمي في مختلف أرجاء البلاد.[34]

وفي الأردن الذي يحتاج إلى استيراد معظم احتياجاته من الطاقة، تعاني البنية التحتية في هذا البلد تحت وطأة زيادة الطلب على الماء والكهرباء والسكن والمدارس والرعاية الصحية والغذاء. ويُفترض بالأردن أن يكلفه الأمر 706 مليون دولار أمريكي إذا ما أراد أن يلبي احتياجات الطلب المتزايد على المياه.[35] وتعاني بعض المناطق السكنية فيه على صعيد تلبية احتياجات الأعداد الكبيرة من اللاجئين، حيث أخذ الشعور بالإحباط يتنامى بين العديد من شرائح السكان تزامنا مع ارتفاع أجور السكن وزيادة المنافسة في الحصول على الوظائف.

وفي لبنان، فلقد شكل عدد اللاجئين هناك ضغطاً كبيرا أيضا على موارده المحدودة أصلاً، لا سيما في مجال مرافق المياه والصرف الصحي والمدارس الحكومية والمستشفيات وغيرها من المرافق.[36] ووفق معلومات البنك الدولي، فمن المتوقع أن يتسبب تنامي أعداد اللاجئين في زيادة الفقر والبطالة في لبنان، ورفع مستوى الضغط على الموازنة في بلد تُعد نسبة الدين العام فيه من أعلى نسب العالم على هذا الصعيد.[37] كما يتسبب النزاع في سورية بالتأثير إلى حد بعيد على المناخ السياسي والأمني في لبنان، خاصة مع اندلاع أعمال عنف متفرقة في المناطق المحاذية للحدود السورية، بما في ذلك الأحداث التي وقعت في نوفمبر/ تشرين الثاني 2013 في عرسال شمال شرقي البلاد،[38] وتلك التي وقعت في نفس الشهر أيضا وفي ديسمبر/ كانون الأول 2013 بطرابلس في الشمال، حيث أوقعت تلك الأحداث 10 قتلى و49 جريحا.[39]

وبالرغم من التحديات الناجمة عن وجود أعداد كبيرة من اللاجئين في الأردن ولبنان، فلقد تمكن البلدان من اعتماد سياسة "الحدود المفتوحة" عموماً، ولم يغلقا حدودهما في وجه اللاجئين الفارين من سورية، وطبقا سياسات مواتية للاجئين بشكل عام لاقت استحسان وتقدير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وجزء واسع من المجتمع الدولي.[40]

ومع ذلك، فلقد وردت أنباء تتحدث عن قيام البلدين بمنع بعض فئات الفارين من النزاع في سورية من دخول أراضيهما، وهو ما من شأنه أن يشكل انتهاكا لأحكام القانون الدولي. ولقد تناقلت التقارير قيام لبنان بتطبيق سياسات أكثر صرامة في ضبط الحدود ومراقبتها اعتبارا من مطلع شهر أغسطس/ آب 2013، وذلك على صعيد التعامل مع اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في سورية والذين يحاولون الفرار من النزاع الدائر هناك؛ إذ قام لبنان بمنع أفراد هذه الفئة من دخول أراضيه.[41]

وأما في الأردن، فتُمنع فئات معينة من الأفراد من دخول البلاد. وتشمل تلك الفئات اللاجئين الفلسطينيين والعراقيين الفارين من سورية – وهي سياسة أكدت السلطات الأردنية لمنظمة العفو الدولية العمل بها خلال الاجتماع بها في يونيو/ حزيران 2013.[42] وبالإضافة إلى ذلك، ووفق المعلومات التي حصلت المنظمة عليها من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، يمنع الأردن عموماً الأشخاص الذين لا يحملون أوراقا ثبوتية من دخول أراضيه، وهو ما ينسحب أيضا

على الرجال الذين لا ترافقهم عائلاتهم في حال عدم تمكنهم من إثبات وجود صلات عائلية لهم داخل الأردن، كما تم منع عائلات تسافر برفقة أطفال من دخول البلاد.[43] وحصلت حالات شهدت إعادة لاجئين سوريين وفلسطينيين من الأردن إلى سورية بشكل قسري، وذلك بما يخالف أحكام القانون الدولي.[44]

كما تستضيف **تركيا** أعدادا كبيرة من اللاجئين القادمين من سورية، حيث تم تسجيل 536765 لاجئا حتى 5 ديسمبر/ كانون الأول 2013،[45] يتم إيواء 20000 منهم في مخيمات مخصصة للاجئين تديرها الدولة. وتقدر الحكومة التركية إجمالي عدد اللاجئين السوريين على أراضيها بحوالي 700000 لاجئ ولاجئة.[46]

ولم تحصل تركيا على مساعدات دولية، وتحملت وحدها تقريبا جميع تكاليف الاستجابة لأزمة اللاجئين، حيث بلغت فاتورة استضافتهم حوالي ملياري دولار أمريكي مع بداية شهر سبتمبر/ أيلول من عام 2013.[47] وفي أواسط عام 2012، رفضت تركيا السماح لآلاف اللاجئين من سورية بدخول أراضيها، لا سيما أولئك منهم الذين لا يحملون جوازات سفر، أو ممن لا يحتاجون إلى الرعاية الطبية العاجلة. وبحسب تصريحات غير رسمية منسوبة إلى مسؤولين أتراك، يُعزى ذلك الإجراء إلى وصول الطاقة الاستيعابية لمخيمات اللاجئين إلى حدودها القصوى.[48] ومنذ ذلك الحين، دأبت تركيا على منع الكثير من اللاجئين السوريين من دخول أراضيها عبر المعابر الحدودية الرسمية إذا كانوا لا يحملون جوازات سفر أو ليسوا بحاجة إلى الرعاية الطبية العاجلة على الرغم من استمرار تركيا بالقول أنها تعتمد "سياسة الباب المفتوح إزاء اللاجئين السوريين". وفي مارس/ آذار 2013، أُبلغ عن إعادة 600 لاجئ سوري من تركيا إلى سورية.[49] ولقد استلمت منظمة العفو الدولية منذ ذلك التاريخ تقارير تتحدث عن وقوع المزيد من عمليات الإعادة القسرية للاجئين إلى سورية[50] كنوع من العقاب على سلوكهم الإجرامي أو جراء الجنح التي زُعم أنهم قاموا بارتكابها.

وأما في **العراق**، واعتبارا من 4 ديسمبر/ كانون الأول 2013،[51] فلقد بلغ عدد اللاجئين من سورية المسجلين رسميا 207053 لاجئا ولاجئة، تتواجد غالبيتهم العظمى في إقليم كردستان – العراق. ولقد وصل أكثر من 60000 منهم في أواسط أغسطس/ آب 2013 عبر معابر حدودية غير رسمية. ومع ذلك، ووفق ما أفادت به الوكالات والمنظمات غير الحكومية العاملة في المنطقة، فلقد أُغلقت الحدود غير الرسمية ثانيةً، وأُغلق منفذ القائم الرسمي مع سورية.[52] وأظهرت حكومة إقليم كردستان والشعب الكردي سياسة ومواقف إيجابية عموما تجاه اللاجئين الذين يشكل الكرد غالبيتهم العظمى، ولكن طرأت تغيرات في الأشهر الأخيرة تم بموجبها تقييد إمكانية حصول اللاجئين على تصاريح إقامة وتحديد حريتهم في التنقل والحركة، مما يحد بدوره من قدرتهم على العمل والحصول على الخدمات.

واستلمت منظمة العفو الدولية تقارير تتحدث عن رفض السماح للسوريين من غير الأكراد بدخول كردستان – العراق، وإجبار عشرات الأفراد، لا سيما العرب، على العودة إلى سورية.[53] ويقيم بضعة آلاف من اللاجئين من سورية في مخيم القائم بمحافظة الأنبار حيث تخضع حرية الحركة والتنقل هناك لقيود شديدة.

واعتبارا من 8 ديسمبر/ كانون الأول 2013، يتواجد في **مصر** 129174 لاجئا ولاجئة تم تسجيلهم رسميا، إلا أن الحكومة تقدر أن عددهم يصل إلى 300000.[54] ولقد استمرت مصر في العمل بسياسة الباب المفتوح في تعاملها مع اللاجئين الفارين من سورية، ولكنها توقفت عن القيام بذلك في أواسط عام 2013. ومع ذلك، قامت مصر في 8 يوليو/ تموز 2013 بفرض قيود أكثر صرامة تتعلق بمتطلبات دخول السوريين إلى أراضيها، حيث اشترطت عليهم الحصول على تأشيرات دخول قبيل الوصول إلى الأراضي المصرية. وجراء تلك القواعد الجديدة، تم في 8 يوليو/ تموز 2013 إعادة 259 شخصا من القاهرة إلى سورية ولبنان وغيرهما من البلدان.[55]

ومنذ صيف عام 2013، أُلقي القبض على أكثر من 1500 لاجئ[56] سوري وفلسطيني (من سورية)، بينهم أطفال ونساء، عقب محاولتهم وصول أوروبا بالقوارب انطلاقا من مصر؛ وتعرضوا جميعاً للاحتجاز التعسفي في أقسام الشرطة المتوزعة على طول ساحل مصر على البحر الأبيض المتوسط. ويُعتقد أن المئات منهم قد تم ترحيلهم، وورد ما يفيد بترحيل بعضهم إلى سورية.[57]

ووفق التقارير الواردة في وسائل الإعلام الإسرائيلية، تلقى العشرات من المواطنين السوريين رعاية طبية في الجولان المحتل أو في مستشفيات داخل **إسرائيل**.[58] وتشير التقارير إلى قيام عناصر قوات جيش الدفاع الإسرائيلي بمرافقة أولئك الأفراد بعد حصولهم على العلاج إلى حين عبورهم الحدود إلى سورية ثانيةً.

وفي يوليو/ تموز 2012، نُقل عن وزير الدفاع الإسرائيلي السابق قوله: "إذا ما اضطُررنا لوقف تدفق موجات اللاجئين، فسوف لن نتردد بالقيام بذلك فعلاً".[59] وبعثت منظمة العفو الدولية برسالة إلى وزير الدفاع تحثه فيها على الحرص على السماح للاجئين الفارين من سورية بالاستفادة من إجراءات الحماية الفعالة والمنظمة حسب الأصول، وكذلك من الضمانات الوقائية التي تحول دون إعادتهم إلى سورية قسراً.[60] هذا، ولم تتلق المنظمة أي رد على رسالتها.

"أوروبا القلعة الحصينة": منع اللاجئين من دخول أوروبا

مع تزايد الضغوط والأعباء على قدرات البلدان المجاورة التي تستضيف اللاجئين من سورية، ومع تدهور أوضاع اللاجئين أنفسهم، أصبح عدد متزايد من الناس يحاول الوصول إلى أوروبا أملاً في العثور على السلامة والحياة الكريمة. وخلال فترة قوامها سنتان، بلغ مع نهاية أكتوبر/ تشرين الأول 2013 عدد الأشخاص الذين سعوا بشكل مباشر إلى طلب اللجوء في الاتحاد الأوروبي 55000 شخص، أو ما يعادل 2.4% من مجموع اللاجئين السوريين المسجلين بشكل رسمي في البلدان المضيفة (أنظر الملحق رقم 1).

وبغية النجاح في الوصول إلى أراضي إحدى دول الاتحاد الأوروبي، يُضطر اللاجئون السوريون إلى تجاوز "قلعة أوروبا الحصينة" المتمثلة في مجموع ما يطبقه الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء من سياسات وممارسات جماعية وفردية من أجل الإبقاء على اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين غير الشرعيين خارج أراضي الاتحاد.

ويستحيل تقريبا أن ينجح اللاجئون وطالبو اللجوء في الوصول إلى أوروبا بشكل مشروع. ونتيجة لذلك، يُضطر اللاجئون إلى خوض غمار رحلات خطرة، والمجازفة بأرواحهم براً أو بحراً طمعاً في الوصول إلى بر الأمان والحماية الأوروبية. واضطُر العديد منهم إلى ركوب القوارب من ليبيا أو مصر متجهين إلى إيطاليا، أو الانطلاق من تركيا عبر بحر إيجة من أجل الوصول إلى اليونان. وحاول آخرون قطع الحدود برا من تركيا إلى منطقة إيفروس في اليونان، أو من تركيا إلى بلغاريا.

وتوصلت منظمة العفو الدولية من خلال أبحاثها إلى ما يتعرض له اللاجئون الذين يحاولون دخول أراضي الاتحاد الأوروبي عبر تلك الطرق من انتهاكات خطيرة على صعيد حقوق الإنسان. ولدى وصولهم إلى اثنتين من البوابات الرئيسة لدخول الاتحاد الأوروبي، وهما بلغاريا واليونان، يُقابل اللاجئون بمعاملة مهينة، لا سيما احتجازهم طوال أسابيع في ظل ظروف رديئة كما يحصل في بلغاريا، وممارسة عمليات صد[61] تشكل خطرا على حياتهم كما هي الحال في اليونان.[62]

وعلى هذا الصعيد، فلقد لقي العديد من اللاجئين الفارين من سورية حتفهم وهم يخوضون غمار الرحلات البحرية بالقوارب طمعا في الوصول إلى إيطاليا.

ليبيا

اعتبارا من 30 نوفمبر/ تشرين الثاني، وصل عدد اللاجئين السوريين المسجلين مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ليبيا إلى 15898 لاجئ ولاجئة (مكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في ليبيا، تحديث خارجي، نوفمبر/ تشرين الثاني 2013)،[63] وإن كانت الجالية السورية هناك تقدر العدد بحوالي 200000 لاجئ ولاجئة.[64] ولقد تم بشكل تدريجي تصعيد القيود المفروضة على دخول السوريين إلى ليبيا منذ وقوع الهجوم الذي استهدف القنصلية الأمريكية في بنغازي في سبتمبر/ أيلول 2012، حيث جرى بعدها منع الرجال السوريين من دخول ليبيا إذا كانوا غير متزوجين أو لا يحملون تأشيرة دخول.[65] كما جرى تشديد القيود مرة أخرى في يناير/ كانون الثاني 2013، حيث فُرضت شروط جديدة ينبغي على السوريين الوفاء بها إذا رغبوا باستصدار تأشيرة دخول إلى ليبيا، الأمر الذي أجبر مئات اللاجئين على محاولة الدخول إلى البلاد من خلال منافذ غير رسمية، وهو ما جعلهم عرضة لاستغلال المهربين ومختلف الميليشيات العاملة في المنطقة.

ولا يتوفر في ليبيا نظام للتعامل مع اللاجئين وطالبي اللجوء؛ ويقيم معظم السوريين في ليبيا كمهاجرين غير شرعيين على الرغم من قرار وزارة الداخلية القاضي بإصدار تصاريح إقامة لأولئك الذين يسجلون أنفسهم لدى دائرة الجوازات. وفي الوقت الذي يمكن فيه اعتبار محاولة تنظيم أوضاع اللاجئين السوريين بشكل رسمي خطوة إيجابية، فلا زال اللاجئون يواجهون عملياً مصاعب جمة في ليبيا. ووفق ما أفاد به لاجئون سوريون داخل ليبيا أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم في نوفمبر/ تشرين الثاني 2013، فلا تعترف السلطات المحلية على الدوام بتصاريح الإقامة الصادرة، والأمر نفسه ينسحب على الميليشيات التي تدير البلاد منذ نهاية نزاع عام 2011 المسلح، وتعرض بعض اللاجئين السوريين أحيانا للاعتقال التعسفي في مراكز مخصصة لاحتجاز المهاجرين غير الشرعيين في ليبيا.

واصبح اللاجئون السوريون في ليبيا يبحثون الآن عن سبل لمغادرتها بعد أن قصدوها أملاً في العثور على فرص عمل ومستويات معيشة أفضل من تلك التي وجودها في دول الجوار من قبيل لبنان والأردن. وكغيرهم من اللاجئين،[66] ما انفك السوريون هناك يتأثرون بشكل متزايد بحالة انعدام سلطة القانون وارتفاع نسبة السلوك الإجرامي في ليبيا. فمع افتقارهم للوثائق الثبوتية المطلوبة وفي ظل غياب أجهزة شرطة وقضاء تعمل كما ينبغي، يجد اللاجئون السوريون أنفسهم عرضة لضروب الإساءة، حالهم في ذلك حال غيرهم من الأجانب داخل ليبيا. وخلال زيارة وفدها إلى ليبيا في نوفمبر/ تشرين الثاني 2013، أبلغ اللاجئون السوريون الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم عن اعتداء المسلحين عليهم وتعرضهم للسرقة والشتائم وحتى الاختطاف في بعض الحالات. وزعم آخرون تعرضهم للاستغلال زاعمين أنهم أُجبروا على العمل بأجور أقل أو دون الحصول على أجر البتة. وقالت اللاجئات السوريات لمنظمة العفو الدولية أنهن نادرا ما يغادرن منازلهن بعد مغيب الشمس خوفا من التعرض للاختطاف والمضايقات إضافة إلى الشعور العام بانعدام الأمن. ولقد استلمت منظمة العفو الدولية تقارير تتحدث عن عمليات اعتقال السوريين بزعم ولائهم للنظام السوري، ولكن لم تتمكن منظمة العفو الدولية من الوقوف على صحة هذه التقارير.

وبالمحصلة، أخذت أعداد متزايدة من اللاجئين الفارين من سورية تفكر في عبور المتوسط خلال الأشهر الأخيرة.

الرحلة إلى إيطاليا

دأب اللاجئون وطالبو اللجوء طوال سنوات على القيام بالرحلة الخطيرة بحراً من شمال إفريقيا باتجاه إيطاليا، وذلك جراء انعدام القنوات القانونية تقريبا التي تتيح لهم دخول أوروبا بشكل مشروع ومن ثم طلب اللجوء هناك. ويقضي المئات نحبهم

كل عام أثناء عبورهم البحر الأبيض المتوسط. ففي غضون تسعة أيام في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، لقي ما لايقل عن 395، ولربما 650 لاجئا ومهاجرا، حتفهم لدى غرق قواربهم أثناء محاولتهم الوصول إلى أوروبا انطلاقا من شمال إفريقيا.[67] وخلال الفترة من 1 يناير/ كانون الثاني إلى 31 أكتوبر/ تشرين الأول 2013، ورد ما يفيد بوصول 10680 لاجئا من سورية إلى السواحل الإيطالية انطلاقا من موانئ في مصر وليبيا وكذلك تركيا وسورية.[68]

وفي 11 أكتوبر/ تشرين الأول 2013، غرق أحد القوارب عقب إبحاره انطلاقا من ليبيا إلى إيطاليا؛ ووفق ما جاء في إفادات الناجين، كان القارب يقل لحظة غرقه ما بين 450 و500 شخصا[69] جُلهم من اللاجئين الفارين من سورية. وبحسب التقارير الواردة، فثمة احتمال بوجود العشرات ممن كانوا عالقين في أسفل القارب.[70] ووفق روايات الناجين الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم، فلقد تعطل القارب عقب مغادرة المياه الإقليمية الليبية جراء إطلاق زورق ليبي النار باتجاهه.[71] وبدأت المياه تتسرب إلى داخل القارب المعطوب، وسرعان ما غرق مصطحبا معه مئات الرجال والنساء والأطفال إلى الأعماق. وقال الناجون أنهم ظلوا في الماء لساعات قبل أن تصل الزوارق المالطية والإيطالية إليهم.[72]

ووصف الفتى عوض (17 عاماً) كيف سحبه القارب معه قبل أن يتمكن من السباحة من إحدى نوافذه وصولا إلى سطح الماء؛ وينحدر عوض من أصول فلسطينية وكان يقيم في مخيم اليرموك في دمشق. ويتابع الفتى وصفه للحادثة قائلا أنه شاهد وهو على سطح الماء أناسا يتشبثون بجثث الغرقى وحطام القارب كي يعوموا على سطح الماء، فيما تشاجر آخرون للحصول على سترات النجاة. وفي تلك الحادثة، فقد عوض والدته وآخرين من أفراد عائلته. ولم يحصل على تأكيد رسمي حتى الساعة حول ما إذا كانوا في عداد الأموات أم الأحياء. وقال عوض لمنظمة العفو الدولية:

"ليس لدى أدنى فكرة حول مكان تواجد أفراد عائلتي... كان يحدوني الأمل والطموح، ولكنني فقدت والدتي الآن، ولا أريد شيئا أبدا؛ فكل ما أريده هو الاستقرار، وفيما عدا ذلك أصبح كل شيء أمرا ثانوياً".[73]

وثمة فتى آخر من سورية فقد والده وشقيقه ابن التاسعة في كارثة غرق القارب المنكوب؛ وقال الفتى لمنظمة العفو الدولية:
"لم تدمر التجربة التي مررت بها أحلامي الشخصية، بل إنها دمرت أحلام عائلتي بأكملها. لقد غدوت محطماً تماماً الآن".[74]
ووفق التقارير الإعلامية في مالطا وإيطاليا، وبناء على إفادات العديد من الناجين، فيُحتمل أن يكون أكثر من 250 شخصا قد لقوا حتفهم في حادثة غرق القارب.[75]

وأما من يحالفهم الحظ ويفلحوا في تجاوز تلك الرحلات البحرية المشؤومة، فقد يتمكنون من الوصول إلى جزيرتا لامبيدوسا أو صقلية الإيطاليتين أو أنهم يُنقلون إلى إحداهما على متن زوارق خفر السواحل الإيطالية، حيث يتم استضافتهم في مراكز مخصصة لاستقبال المهاجرين. وبالنسبة للعديد من الأشخاص، فلا تشكل إيطاليا الوجهة النهائية لهم، إذ يستقل كثير منهم القطار إلى ميلانو بغية الاستمرار في رحلتهم شمالا. ويأمل العديد منهم بالوصول إلى السويد والنرويج وألمانيا وغيرها من الدول الأوروبية التي يقيم فيها باقي أفراد العائلة أو الأصدقاء، أو حيث يعتقدون أن ظروف عيش اللاجئين سوف تكون أفضل بكثير مما هي عليه في إيطاليا.

الانتهاكات المرتكبة على حدود الاتحاد الأوروبي

أضحت سياسات الاتحاد الأوروبي في مجال ضبط الحدود أكثر تعديا على حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين. وعلى صعيد تدابير ضبط الحدود التي استُحدثت في السنوات الأخيرة، لا سيما نقل وظائف أجهزة الهجرة إلى الخارج وبناء الأسوار، فلقد أخفقت تلك الممارسات في الإحاطة بآثار وتبعات تطبيقها على حقوق الذين يحاولون الدخول إلى الاتحاد الأوروبي. وصحيح أن لدول الاتحاد الأوروبي الحق في حماية أمن حدودها، ولكن لا يجوز أن يقود أسلوب تحقيق ذلك إلى ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان – إلا أن النقيض من ذلك هو ما يحدث مع الأسف.

فعلى سبيل المثال، قدم الاتحاد الأوروبي خلال السنوات القليلة الماضية تمويلا كبيرا لليونان بهدف تعزيز حماية حدودها الخارجية. وخلال الفترة ما بين عامي 2011 و2013، ومن خلال "صندوق العودة والحدود الخارجية"، قامت مفوضية الاتحاد الأوروبي بتوفير 227.576503 مليون يورو[76] لليونان بغية تعزيز تدابير ضبط الحدود لديها، وزيادة قدراتها على احتجاز الأشخاص الذين يُعتقد أنهم قد دخلوا البلاد بطريقة غير شرعية. وبالمقابل وبالنسبة لنفس الفترة، فلقد خصص الاتحاد الأوروبي 19.950000 مليون يورو لليونان ضمن ترتيبات صندوق الأوروبي للاجئين بهدف تمويل جهود استقبال اللاجئين.[77]

<u>اليونان تصد اللاجئين كي يعودوا من حيث أتوا</u>

"طلبوا من جميع الرجال الاستلقاء على أرضية القارب، وقاموا بالدوس علينا وضربنا بأسلحتهم طيلة ثلاث ساعات. وفي حوالي العاشرة صباحا، وعقب إزالة محرك القارب، قاموا بإعادتنا إلى قاربنا البلاستيكي وسحبوه ورائهم إلى المياه الإقليمية التركية قبل أن يتركوه في عرض البحر".

(ع) من سورية، وهو يصف كيف قامت قوات خفر السواحل اليونانية بصده هو ووالدته للعودة إلى تركيا صبيحة يوم 19 سبتمبر/ أيلول 2013. بعدما كانوا يسافرون رفقة مجموعة قوامها 35 شخصا، بينهم أطفال صغار.

وشملت جهود اليونان الرامية إلى إحكام إغلاق حدودها في وجه اللاجئين والمهاجرين القيام ببناء سياج بطول 10.5 كلم على طول الحدود البرية الفاصلة بين اليونان وتركيا، بالإضافة إلى نشر حوالي 2000 عنصر من حرس الحدود منذ صيف العام 2012، فيما تكفلت قوات خفر السواحل اليونانية بحماية المسالك البحرية التي يستخدمها اللاجئون والمهاجرون للدخول إلى البلاد. ووفق ما أفادت به (فرونتيكس)، وهي الوكالة التابعة للاتحاد الأوروبي التي تُعنى بتنسيق عمليات إدارة الحدود الأوروبية وتطويرها، فلقد أدت تلك الجهود إلى انخفاض عدد الداخلين إلى اليونان برا وبحرا من 2000 شخص أسبوعيا في أوائل شهر أغسطس/ آب 2012 إلى أقل من 10 أشخاص أسبوعيا مع نهاية أكتوبر/ تشرين الأول من عام 2012.[78]

وتُظهر أحدث الأرقام حدوث انخفاض حاد في عدد الداخلين إلى الاتحاد الأوروبي عبر الحدود اليونانية التركية. وخلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2012، تم اعتقال ما مجموعه 32288 شخصا على طول الحدود اليونانية التركية (البرية والبحرية منها)، فيما شهدت ذات الفترة من عام 2013 الإمساك بحوالي 9851 شخصا.[79] وفي نفس تلك الفترة أيضاً، فلقد انخفض عدد من تم الإمساك بهم أثناء محاولتهم عبور الحدود البرية من 30284 إلى 839 شخصا فقط.[80]

وتضطر هذه التدابير اللاجئين إلى محاولة سلوك مسارات أكثر خطورة في بحر إيجة. وفي معرض سعيهم اليائس للوصول إلى بر الأمان في أوروبا، ينفق العديد من اللاجئين، لا سيما الأسر التي لديها أطفال رضع وصغار، مدخراتهم

من أجل سداد المبالغ التي يطلبها المهربون قبل أن يسمحوا لهم بالصعود على متن قوارب صغيرة ومكتظة بركابها، علاوة على أنها لا تصلح لركوب البحر أصلا. وعليه، فلقد غرق الكثيرون أثناء قيامهم بتلك المحاولات.

ومنذ أغسطس/ آب 2012، قضى أكثر من 190 لاجئا ولاجئة نحبهم، غالبيتهم من السوريين والأفغان، وذلك في إطار 11 حادثة معروفة شهدت غرق القوارب أثناء محاولة وصول شواطئ اليونان انطلاقا من تركيا.[81]

وليست القوارب التي لا تصلح لركوب البحر هي الخطر الوحيد الذي يتربص باللاجئين لدى محاولتهم الوصول إلى أراضي دول الاتحاد الأوروبي. فلقد أخبر اللاجئون، بما في ذلك العائلات والأطفال منهم، كيف قامت الشرطة أو قوات خفر السواحل اليونانية بإساءة معاملتهم على متن القوارب أو في مراكز الاحتجاز – حتى إنها صوبت فوهات بنادقها باتجاههم وارتدى عناصرها أقنعة في بعض الأحيان – بالإضافة إلى تجريد أولئك اللاجئين من مقتنياتهم قبل إعادتهم إلى تركيا في نهاية المطاف.

"وصلنا ضفة النهر عند الواحدة أو الواحدة والنصف صباحاً، وقاموا (رجال الشرطة اليونانية) بتسليمنا إلى أشخاص يرتدون أقنعة سوداء وزيا أسودا أو أزرقا داكنا. وجردونا مما بحوزتنا من أموال، وأخذوا جوازات السفر الخاصة بنا. ثم قاموا بنقلنا في جماعات على متن قوارب صغيرة إلى الضفة التركية من النهر، ولم يتركوا معنا سوى ما نرتديه من ملابس".

(ج) و(س) لاجئان من سورية يزعمان أنهما قد تعرضا للصد على أيدي السلطات اليونانية التي أجبرتهما على العودة إلى تركيا بتاريخ 12 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013؛ ولقد أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة معهما (في اسطنبول) بتاريخ 22 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013. ولقد كانا ضمن مجموعة قوامها 150 شخصا زُعم أنهم أُعيدوا إلى تركيا عقب محاولتهم الحصول على مأوى في باحة إحدى الكنائس في قرية براغي بمنطقة إيفروس اليونانية.

ولا يُعرف بالتحديد عدد مثل تلك الحالات التي تُفضي إلى عمليات طرد جماعي غير مشروعة للذين يحاولون دخول اليونان؛[82] ومع ذلك، فتشير أبحاث منظمة العفو الدولية إلى استمرار العمل بإجراءات صد اللاجئين على طول الحدود اليونانية التركية مما يؤثر سلبا على مئات الأشخاص.

وتقريبا، فلقد أجمع كل من تحدثت منظمة العفو الدولية معه ممن يزعمون أنهم قد تعرضوا للصد على أنهم قد مروا بتجارب مباشرة أو شهدوا على تجارب تعرض أشخاص آخرين لسوء المعاملة على أيدي السلطات اليونانية. وتشمل ضروب سوء المعاملة تلك الصفع والضرب علاوة على مصادرة مقتنيات المهاجرين واللاجئين دون مراعاة الإجراءات الأصولية.[83]

"كنت أصرخ قائلة لهم: إنه ابني. فدفعوني جانباً، وشاهدتهم يوسعون ابني ضربا طوال ساعتين ونصف الساعة. وعندما طلبت منهم الحصول على ماء، أعطوني ماء البحر لأشربه".

امرأة تبلغ من العمر 55 عاما وهي تصف لمنظمة العفو الدولية سوء معاملة التي تعرض ابنها لها على متن أحد زوارق خفر السواحل اليونانية صبيحة يوم 19/ سبتمبر 2013.

الحجز في بلغاريا

في بلغاريا، يُقدر أن حوالي 8000 لاجئا، بينهم 5000 قادمين من سورية، قد وصلوا الأراضي البلغارية خلال الفترة ما بين شهري يناير/ كانون الثاني ونوفمبر/ تشرين الثاني 2013.[84] وتقيم الغالبية العظمى منهم في مراكز إيواء تديرها الحكومة.[85] وتُعد هذه أكبر موجة من اللاجئين تصل بلغاريا في السنوات الماضية – إذ لم تستقبل بلغاريا في السنوات العشر الماضية أكثر من 1000 لاجئ ولاجئة فقط.

ويتم إيواء اللاجئين من سورية وغيرهم من طالبي اللجوء في مراكز للطوارئ. ويقع أكبر تلك المراكز في بلدة هارمانلي التي تبعد عن الحدود التركية بحوالي 30 كلم. وقامت منظمة العفو الدولية بزيارة المركز في نوفمبر/ تشرين الثاني 2013، وراقبت ظروف المعيشة فيه. وفي هذا المركز المغلق، الذي أصبح أحد مراكز الحجز من الناحية الفعلية، يقيم طالبي اللجوء، وغالبيتهم من سورية وأفغانستان، في خيام وحاويات ومبانٍ متهالكة. وعلى الرغم من وجود أربع دورات مياه في أحد المباني الواقعة عند مدخل المركز، فغالبا ما يُحال دون وصولهم إليها وبالكاد تُعد كافية لخدمة مئات المقيمين في المكان. وتفتقر الخيام للتدفئة، ويُضطر سكانها للنوم على مراتب غير سميكة أو على أسرة قابلة للطي. ويُضطر حوالي 200 شخص تم "إيوائهم" في أحد المباني المهجورة إلى النوم في حجرتين كبيرتين يملأهما الدخان المنبعث من المدافئ البدائية المرتجلة. كما تُضطر النساء الحوامل والأطفال والرجال والنساء الأخريات من مختلف الأعمار للتكيف مع مشكلة نقص الأسرّة والأغطية، وعدم إمكانية الحصول على الغذاء والدواء.

ويؤوي المركز في هارمانلي عددا كبيراً من الأشخاص ممن هم بحاجة إلى رعاية طبية، لا سيما النساء من هن على وشك الوضع، وجرحى النزاع، ومن يعانون من أمراض مزمنة واضطرابات نفسية وعقلية – ودون وجود إمكانية للحصول على خدمات الإرشاد النفسي.

ولقد ظل بعض اللاجئين في هارمانلي ممن تحدثت منظمة العفو الدولية معهم في نوفمبر/ تشرين الثاني 2013 محتجزين هناك لفترات تصل في أقصاها شهرا واحداً.

وتعترف السلطات البلغارية أن الظروف في هارمانلي غير ملائمة أبداً. وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية في نوفمبر/ تشرين الثاني 2013، صرح نائب وزير الداخلية البلغاري، بلامن أنجيلوف، قائلاً: "يُعد المركز في هارمانلي بمثابة الملاذ الأخير المتاح، ولكنه الحل الوحيد المتوفر لدينا الآن".[86]

بلدية ميلانو: المساعدة المقدمة على المستوى المحلي

في سبتمبر/ أيلول وأكتوبر/ تشرين الأول 2013، تدفقت أعداد كبيرة من اللاجئين من سورية على مدينة ميلانو شمالي إيطاليا بهدف الصعود على متن القطارات المتوجهة إلى دول شمال أوروبا. ومع بداية شهر أكتوبر/ تشرين الأول، بدأت تلك الأعداد تتزايد بشكل ملحوظ؛ ووفق منظمة سانت إيغيديو المحلية غير الحكومية التي تعمل مع اللاجئين، شهدت الأسابيع التالية قيام ما بين 150 و200 لاجئا، بينهم أطفال، بافتراش أرض محطة القطارات المركزية في المدينة.[87] وقال الناطق باسم بلدية ميلانو لمنظمة العفو الدولية[88] في ديسمبر/ كانون الأول 2013 أن العديد من اللاجئين الذين تقطعت بهم السبل في محطة القطارات كانوا بصدد التوجه إلى دول شمال أوروبا أو أنهم قد أُعيدوا إلى ميلانو بعد أن أوقفتهم الشرطة وغيرها من الأجهزة على الحدود النمساوية والألمانية أو على مقربة منها.

ولقد تحركت ميلانو بسرعة من أجل تعبئة الموارد لمواجهة الوضع. وشرع المتطوعون والمنظمات بجلب البطانيات والطعام والملابس إلى محطة القطارت المركزية. واستجابت السلطات المحلية من خلال إنشاء مركزين للاجئين تديرهما المنظمات المحلية غير الحكومية وبقدرة استيعابية قوامها 240 لاجئا. وزارت منظمة العفو الدولية أحد هذين المركزين في نوفمبر/ تشرين الثاني 2013 (بعد إغلاق المركز الثاني). وبحسب ما أفادت به بلدية ميلانو، فلقد استضاف المركزين ما يقرب من 1000 لاجئ من سورية.[89] ويحصل كل لاجئ في تلك المراكز على سرير خاص به وثلاث وجبات في اليوم ورعاية طبية ومكانا للراحة. ويُعزى الفضل إلى مدينة ميلانو في تعاملها مع تدفق اللاجئين من سورية على أنه حالة طوارئ إنسانية وليس كمشكلة خاصة بالهجرة أو الأمن.

ومع ذلك، يظل الوقت في مآوي مدينة ميلانو بالنسبة لمعظم قاصديها لحظة نادرة من الراحة، وإن كانت قصيرة. وبالنسبة للبعض منهم، إذ سوف يحاولون استكمال رحلتهم شمالاً، ويلجأون بدافع اليأس أحيانا إلى الاستعانة بالخدمات المكلفة للمهربين عديمي الضمير. وتحدثت منظمة العفو الدولية مع إحدى العائلات التي قالت أنها دفعت 1600 يورو عن كل فرد من أفراد العائلة لقاء نقلهم بالسيارة إلى النمسا. ومع

ذلك، فلقد أوقفتهم الشرطة الإيطالية على الحدود. وقامت بأخذ بصمات أيديهم وتم اعتقال المهرب. وأصرت العائلة على التوجه إلى النمسا، ولكنها وقعت في أيدي الشرطة ثانيةً وهي على متن قطار داخل النمسا، وتمت إعادة أفرادها بالسيارة إلى أحد أقسام الشرطة في إيطاليا.[90]

اللاجئون السوريون: مسؤولية مشتركة

"من الأهمية بمكان أن تُبقي جميع البلدان الأوروبية على حدودها مفتوحة و(أن توفر) المساعدة الملائمة".
المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أنطونيو غوتيريس، 22 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013.[91]

مع استمرار تزايد أعداد اللاجئين الفارين من سورية، يجب على الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بذل المزيد من الجهود من أجل توفير المساعدة والحماية اللازمتين للواصلين إلى أوروبا؛ كما عليها أن تتشارك في تحمل مسؤولية استضافة اللاجئين بشكل أكثر تساويا. وبالنسبة للاجئين من سورية، لا سيما أولئك منهم الذين يسعون للانضمام إلى باقي أفراد عائلاتهم في دول الاتحاد الأوروبي، فيجب أن يصيحوا قادرين على العثور على السلامة المنشودة من خلال تمكينهم من السفر إلى أوروبا بشكل قانوني ومشروع.

وينبغي على المجتمع الدولي، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، أن يزيد من حجم دعمه للنداءات الإنسانية التي تصدرها الأمم المتحدة، وأن يرفع من حجم مساعداته التي يقدمها ضمن إطار الترتيبات ثنائية الأطراف مع البلدان التي تشتضيف أكبر أعداد اللاجئين، لا سيما الأردن ولبنان.

ويجب أن تتم زيادة الحصص المخصصة لإعادة التوطين كونها توفر فرصا هامة لمن هم بأمسّ الحاجة للحصول على مساندة ملائمة، واستئناف حياتهم من جديد.

التوصيات

إلى المجتمع الدولي بما في ذلك الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء والولايات المتحدة وأستراليا وكندا ودول مجلس التعاون الخليجي وغيرها من الدول القادرة على تقديم الدعم:

- **التشارك في تحمل مسؤولية اللاجئين الفارين من سورية بمزيد من المساواة، لا سيما من خلال استحداث زيادة كبيرة في عدد الحصص المخصصة لإعادة التوطين والقبول لاعتبارات إنسانية، علاوةً على الكوتا السنوية المخصصة لإعادة التوطين؛**

- **والحرص على توفير التمويل الكامل والمستدام للنداءات الإنسانية العاجلة التي تطلقها الأمم المتحدة من أجل سورية؛**

- **ودعم البلدان التي تواجه تدفق أعداد ضخمة من اللاجئين الفارين من سورية بغية تمكينها من التكيف مع الضغط الحاصل على بناها التحتية، وتوفير الخدمات الضرورية للاجئين، لا سيما توفير خدمات ملائمة في مجالات الرعاية الصحية والسكن والغذاء.**

إلى الاتحاد الأوروبي ودوله ألأعضاء:

- **تعزيز القدرات على صعيد عمليات البحث والإنقاذ في عرض البحر الأبيض المتوسط بغية التعاون على تحديد القوارب التي تحتاج إلى الإغاثة، ومساعدة الأشخاص الموجودين على متنها؛**

- **والحرص على معاملة من يتم إنقاذهم بشكل يراعي كرامتهم، وضمان احترام كامل حقوق الإنسان الخاصة بهم، لا سيما الحق في طلب اللجوء؛**

- **والحرص على وضع حد لعمليات الصد غير المشروعة كونها تحرم اللاجئين والمهاجرين من حقوقهم، لا سيما العمليات التي تتم على الحدود البلغارية التركية.**

إلى جميع البلدان التي تستضيف لاجئين من سورية:

- **القيام تلقائيا بمنح جميع الفارين من سورية الصفة التي تتيح لهم التمتع بالحماية الدولية، بما في ذلك اللاجئين الفلسطينيين الذين كانوا يقيمون في سورية؛**

- **وتيسير عملية لم شمل العائلات بالنسبة للاجئين الفارين من سورية وإعادة توحيد أفرادها، لا سيما من خلال العمل بمعايير مرنة تأخذ بالحسبان طبيعة العائلات المختلفة واحتياجاتها.**

إلى دول الجوار السوري (وتحديدا، لبنان والأردن وتركيا والعراق ومصر):

- **الاستمرار بتطبيق سياسة الحدود المفتوحة أمام الفارين من النزاع في سورية دون تمييز؛**

- **والحرص على عدم إعادة جميع الفارين من سورية إليها قسرا، وذلك بما يتسق ومبدأ عدم الرد.**

الملحق 1

عدد طالبي اللجوء الجدد من حملة الجنسية السورية (من نوفمبر/ تشرين الثاني 2011 إلى أكتوبر/ تشرين الأول 2012)، المصدر: المكتب الأوروبي للإحصاءات (يوروستات)؛ متوفر عبر الرابط الإلكتروني التالي: http://epp.eurostat.ec.europa.eu/ .

إجمالي عدد أصحاب طلبات اللجوء إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للفترة من نوفمبر/ تشرين الثاني 2011 إلى أكتوبر/ تشرين الأول 2013 = 55000.

المنطقة/ الفترة (ش/س)	11M11	11M12	12M01	12M02	12M03	12M04	12M05	12M06	12M07	12M08	12M09	12M10
الاتحاد الأوروبي (28 بلدا)	685	635	725	680	660	740	1,000	1,150	1,825	2,500	2,835	3,080
بلجيكا	35	55	50	40	25	30	45	60	60	80	70	110
بلغاريا	0	5	10	5	5	5	15	15	25	40	50	115
جمهورية التشيك	0	0	0	5	5	0	5	0	5	5	5	20
الدانمرك	65	55	70	45	95	50	50	60	105	105	65	75
ألمانيا	285	210	210	230	165	250	375	400	645	690	745	905

إستونيا	0	0	0	0	0	0	0	0	0	5	0	0
أيرلندا	0	5	0	0	0	0	0	0	0	5	0	0
اليونان	25	30	10	40	10	10	15	10	20	10	30	55
إسبانيا	0	5	15	10	10	5	10	25	20	25	30	30
فرنسا	15	20	35	25	40	45	30	25	45	55	50	80
كرواتيا	:	:	:	:	:	:	:	:	:	:	:	:
إيطاليا	25	30	15	10	15	10	15	15	40	25	50	35
قبرص	25	15	30	10	5	50	50	30	50	70	75	50
لاتفيا	5	0	0	0	0	0	0	0	0	0	5	0
ليتوانيا	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
لوكسمبورغ	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	5	0
هنغاريا	:	:	:	:	:	:	:	:	:	:	:	:
مالطا	25	10	10	5	10	10	10	0	5	0	15	25
هولندا	25	15	20	25	15	10	30	25	15	30	55	75
النمسا	:	:	:	:	:	:	:	:	:	:	:	:
بولندا	0	0	0	0	0	5	0	5	0	0	5	40
البرتغال	0	0	0	0	0	0	0	5	0	5	5	0
رومانيا	5	5	5	5	0	15	15	20	10	60	20	20
سلوفينيا	0	0	0	0	0	0	0	5	5	5	0	10
سلوفاكيا	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
فنلندا	:	:	20	5	20	5	10	15	15	15	30	25
السويد	75	80	155	155	155	165	235	360	640	1,150	1,325	1,255
المملكة المتحدة	70	90	70	50	70	65	85	65	125	130	200	155

عدد أصحاب طلبات اللجوء الجديدة من حملة الجنسية السورية (نوفمبر/ تشرين الثاني 2011 إلى أكتوبر/ تشرين الأول 2012)؛ المصدر: مكتب الإحصاءات الأوروبي (يوروستات)، الرابط الإلكتروني: http://epp.eurostat.ec.europa.eu/ .

المنطقة/ الفترة	12M11	12M12	13M01	13M02	13M03	13M04	13M05	13M06	13M07	13M08	13M09	13M10
الاتحاد الأوروبي (28 بلدا)	3,065	2,550	2,985	2,275	2,345	2,410	2,455	2,655	3,280	3,720	5,795	4,950
بلجيكا	115	130	:	:	:	:	:	:	:	:	:	:
بلغاريا	50	95	85	40	180	100	115	200	110	505	670	:
جمهورية التشيك	10	0	10	5	5	5	10	5	5	5	5	:
الدانمرك	95	65	110	70	80	95	85	120	165	150	190	250
ألمانيا	1,000	590	1,060	710	550	690	730	735	1,000	1,020	1,275	1,630
إستونيا	0	0	0	0	0	0	0	0	5	0	0	0
أيرلندا	0	0	5	10	10	0	0	0	0	0	5	:
اليونان	45	20	35	45	65	50	30	35	35	30	:	:
إسبانيا	25	20	45	75	35	60	55	80	65	50	65	:
فرنسا	85	100	80	110	120	90	95	90	90	70	90	:
كرواتيا	:	:	:	:	:	:	:	:	:	:	:	:
إيطاليا	90	40	70	50	85	40	45	60	70	45	65	:
قبرص	55	30	30	45	25	25	40	:	20	60	:	:
لاتفيا	5	5	0	5	0	0	5	0	0	0	0	:
ليتوانيا	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	:
لوكسمبورغ	0	0	0	0	5	0	0	5	5	0	5	:
هنغاريا	:	:	:	:	:	65	80	95	75	70	90	:
مالطا	15	35	10	15	40	20	5	30	35	10	15	:
هولندا	95	65	110	105	125	125	125	165	195	210	320	370
النمسا	:	:	:	:	:	:	:	:	:	:	:	:
بولندا	30	20	50	15	20	10	15	35	35	10	25	15
البرتغال	5	0	5	10	5	45	0	0	0	0	:	:
رومانيا	35	25	70	60	80	85	95	75	130	60	:	:
سلوفينيا	5	5	15	5	0	0	15	15	0	0	0	0
سلوفاكيا	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	:
فنلندا	10	10	5	10	5	15	5	5	10	20	25	:
السويد	1,160	1,160	1,025	755	775	720	780	740	1,000	1,200	2,745	2,680
المملكة المتحدة	140	135	160	135	125	160	125	170	225	200	205	:

الملحق 2:

عدد الحصص التي تم التعهد بتقديمها على حساب إعادة التوطين والقبول لاعتبارات إنسانية وكفالة الأفراد والجهات الخاصة

التعهد (عدد الأشخاص)	البلد
500/ إعادة توطين	أستراليا [a]
500/ قبول إنساني	النمسا [a] EU
1300 (200/ إعادة توطين و1100 كفالة جهات خاصة)	كندا [a]
500/ إعادة توطين	فنلندا [a] EU
500/ قبول إنساني	فرنسا [a] EU
10000/ قبول إنساني	ألمانيا [b] EU
10/ إعادة توطين	هنغاريا [a] EU
90 / إعادة توطين	أيرلندا [a] EU
4/ إعادة توطين	لختنشتاين [c]
60 / إعادة توطين	لوكسمبورغ [a] EU
50/ إعادة توطين	مولدوفا [a]
250 / إعادة توطين	هولندا [a] EU
1000/ إعادة توطين	النرويج [a]
30/ إعادة توطين	إسبانيا [a] EU
400/ إعادة توطين	السويد [a] EU
50/ إعادة توطين	سويسرا [a]
عدد غير محدود/ إعادة توطين	الولايات المتحدة [a]
12,340	الاتحاد الأوروبي، إجمالي
2,340	الاتحاد الأوروبي باستثناء ألمانيا
15244 زائدا عدد الذين يُعاد توطينهم في الولايات المتحدة	المجموع

[a] المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "بحثا عن حلول للاجئين السوريين: إعادة التوطين والقبول الإنساني وإعادة توحيد أفراد العائلات" 18 أكتوبر/ تشرين الأول 2013، والمتوفر عبر الرابط التالي:http://www.unhcr.org/5249282c6.pdf .

[b] بما في ذلك 5000 حصة إضافية أُعلن عنها في أوائل ديسمبر/ كانون الأول 2013. أنظر تقرير المفوضية السامية " بحثا عن حلول للاجئين السوريين: إعادة التوطين والقبول الإنساني وإعادة توحيد أفراد العائلات" 18 أكتوبر/ تشرين الأول 2013، والمتوفر عبر الرابط التالي:
http://www.unhcr.org/5249282c6.pdf ، وكذلك " Länder fordern mehr Solidarität und Einheit in der EU–Flüchtlingspolitik "
والمتوفر عبر الرابط التالي:
http://www.imk2013.niedersachsen.de/portal/live.php?navigation_id=31932&article_id=120284&_psmand=1042.

[c] المصدر: رسالة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين عبر البريد الإلكتروني إلى منظمة العفو الدولية بتاريخ 6 ديسمبر/ كانون الأول 2013.

[1] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "المفوضية تصرح أن عدد اللاجئين السوريين قد تخطى حاجز المليوني لاجئ" 3 سبتمبر/ أيلول 2013، والمتوفر عبر الرابط التالي:.http://www.unhcr.org/522484fc9.html .

[2] استنادا لأرقام المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حول أعداد اللاجئين الفارين من سورية إلى دول الجوار وبلدان شمال إفريقيا، فلقد وصل عدد هؤلاء إلى 2.292.169 لاجئا حتى 9 ديسمبر/ كانون الأول 2013، ويمكن الاطلاع على الأرقام عبر زيارة الرابط التالي:
http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php . وبالإضافة إلى ذلك، فثمة 55000 سوري ممن تقدموا بطالبات لجوء في دول الاتحاد الأوروبي

خلال الفترة ما بين نوفمبر/ تشرين الثاني 2011 وأكتوبر/ تشرين الأول 2013 (الملحق رقم 2)؛ كما تقدمت أعداد قليلة بطلبات لجوء خارج الاتحاد الأوروبي. ومن المرجح أن يكون العدد الفعلي للاجئين السوريين أكبر بكثير نظرا لعدم قيام العديد منهم بالتسجيل رسميا لدى سلطات طلب اللجوء.

[3] المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، "مستقبل سورية: الأطفال اللاجئون في أزمة" نوفمبر/ تشرين الثاني 2013، ص. 9.

[4] المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الموقع الإلكتروني:http://syria.unocha.org .

[5] قدر البنك الدولي عدد سكان سورية بحوالي 22.4 مليون نسمة في عام 2012، يمكن الاطلاع على الأرقام عبر الرابط التالي: http://data.worldbank.org/country/syrian-arab-republic . تاريخ آخر زيارة للموقع: 28 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013.

[6] "المفوض السامي يحث الدول على استمرار العمل بسياسة فتح الحدود أمام السوريين الفارين من بلادهم"، متوفر عبر الرابط التالي: http://www.unhcr.org/51e55cf96.html ، تاريخ آخر زيارة للموقع: 6 ديسمبر/ كانون الأول 2013.

[7] المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والدول المضيفة تدفع باتجاه الحصول على قدر أكبر من المساعدات الدولية من أجل اللاجئين السوريين، الرابط الإلكتروني: http://www.unhcr.org/522756779.html ، تاريخ آخر زيارة للموقع: 6 ديسمبر/ كانون الأول 2013.

[8] بالنسبة للأردن: وفق إحصائيات البنك الدولي الذي قدر عدد السكان بحوالي 6.181 مليون نسمة في عام 2011 (المصدر: http://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL) وذلك قبيل بدء موجة تدفق اللاجئين السوريين حيث وصل عددهم إلى 563706 لاجئاً اعتبارا من 5 ديسمبر/ كانون الأول 2013 (المصدر: http://www.unhcr.org/522756779.html)، وبالنسبة للبنان: : وفق إحصائيات البنك الدولي الذي قدر عدد السكان بحوالي 4.382790 نسمة في عام 2011 (المصدر: http://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL) وذلك قبيل بدء موجة تدفق اللاجئين السوريين الذين وصل عددهم إلى 834199 لاجئا في لبنان اعتبارا من 4 ديسمبر/ كانون الأول 2013 (المصدر: http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=122)

[9] قياسا على مبلغ ثلاثة مليارات دولار من بين 4.4 مليار دولار مطلوبة لهذا النداء. مركز أخبار الأمم المتحدة "الأمم المتحدة تعلن عن أكبر نداء إنساني عاجل لها على مر التاريخ من أجل مساعدة سورية التي مزقها النزاع" متوفر عبر الرابط التالي:http://bit.ly/1iFVtOX .

[10] يبلغ حجم مبالغ النداء 2.981.640.112 تم استلام 1911978517 منها. ويمكن الاطلاع على البيانات الخاصة بالتمويل عبر الرابط التالي: https://docs.google.com/spreadsheet/pub?key=0AusGu5uwbtt-dEp0eHRzcWdVd2hBQmpBVWwxUHRjcUE&single=true&gid=0&output=html، المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. تم اقتباس الأرقام بتاريخ 6 ديسمبر/ كانون الأول 2013.

[11] تُعد إعادة التوطين من أكثر الأساليب أهمية التي يمكن للدول من خلالها أن تساهم في التخفيف من حدة أزمة اللاجئين، حيث يمكن لبلد من البلدان أن يعرض على اللاجئين المتواجدين في الدول المضيفة الرئيسية الإقامة والمساعدات على أراضيه. ومن شأن ذلك أن يساعد اللاجئين المستضعفين لسبب أو لآخر على استئناف حياتهم في بلد قادر على تقديم الدعم لهم على أكمل وجه، كما يقلص ذلك من حجم العبء الملقى على كاهل الدول المضيفة. وثمة عدد من بدائل إعادة التوطين يتم العمل بها من قبيل قبول البلد دخول اللاجئين أراضيه بدوافع إنسانية، حيث يُتاح للاجئين بموجب هذا البديل الحصول على تصريح إقامة لفترة قصيرة مع محدودية فرص لم شمل أفراد العائلة والحصول على تأشيرات كفالة خاصة.

[12] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "الحلول المتاحة أمام اللاجئين السوريين: إعادة التوطين والقبول لاعتبارات إنسانية ولم الشمل" 18 أكتوبر/ تشرين الأول 2013، والمتوفر عبر الرابط التالي:http://www.unhcr.org/5249282c6.pdf .

[13] الملحق رقم 1.

[14] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "الحلول المتاحة أمام اللاجئين السوريين: إعادة التوطين والقبول لاعتبارات إنسانية ولم الشمل " 18 أكتوبر/ تشرين الأول 2013، والمتوفر عبر الرابط التالي:http://www.unhcr.org/5249282c6.pdf .

[15] صرحت الولايات المتحدة أنها سوف تقبل عددا غير محدود من اللاجئين الفارين من سورية بغية إعادة توطينهم لديها. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "الحلول المتاحة أمام اللاجئين السوريين: إعادة التوطين والقبول لاعتبارات إنسانية ولم الشمل " 18 أكتوبر/ تشرين الأول 2013، والمتوفر عبر الرابط التالي: http://www.unhcr.org/5249282c6.pdf .

[16] تبلغ المسافة الفاصلة بين دمشق، ونيقوسيا في قبرص 203.3 ميل، المصدر: وولفرام ألفا، عبر الرابط التالي: http://www.wolframalpha.com/input/?i=damascus+nicosia+distance .

[17] تتوزع الحصص المتوفرة على النحو الآتي: النمسا (500) وفنلندا (500) وفرنسا (500) وألمانيا (5000) والمجر (10) وأيرلندا (90) ولوكسمبورغ (60) وهولندا (250) وإسبانيا (30) والسويد (400). وبالإضافة إلى ذلك فلقد تعهدت ثلاث دول من خارج الاتحاد الأوروبي بتوفير العدد التالي من الحصص: النرويج (1000) ومولدوفا (50) وسويسرا (50).

[18] وفق بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تم تسجيل 12270 لاجئا سوريا في لبنان خلال الفترة الواقعة ما بين 25 و30 نوفمبر/ تشرين الثاني، وتتوفر هذه المعلومات عبر الرابط التالي:http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=122 .

[19] سبق لمنظمة العفو الدولية وأن نشرت عددا من التقارير التي تتناول المسائل المرتبطة بحقوق الإنسان التي يواجهها اللاجئون الفارون من سورية في البلدان المضيفة؛ وتشمل هذه التقارير ما يلي: "تنامي القيود وسط ظروف صعبة: محنة الفارين من سورية إلى الأردن" (رقم الوثيقة: MDE 16/003/2013)، أكتوبر/ تشرين الأول 2013، الرابط الإلكتروني: http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE16/003/2013/en؛ "لم يعد بإمكاننا العيش هنا بعد الآن: اللاجئون الفارون من سورية إلى مصر" (رقم الوثيقة: MDE 12/060/2013)، أكتوبر/ تشرين الأول 2013، الرابط الإلكتروني: http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE12/060/2013/en/a864e9fc-76c5-44ea-ab96-bd9e96843fc2/mde120602013en.pdf ؛ "تركيا: يجب على السلطات المحلية والمجتمع الدولي التحرك في إطار من الشراكة من أجل تلبية احتياجات اللاجئين السوريين" (رقم الوثيقة: EUR 44/009/2013)، أبريل/ نيسان 2013، الرابط الإلكتروني: http://www.amnesty.org/en/library/asset/EUR44/009/2013/en/25f4a914-0009-4dd1-822f-49cd2785df67/eur440092013en.pdf .

[20] توزعت أعداد اللاجئين حسب البلدان على النحو التالي: مصر: 129174 (اعتبارا من 8 ديسمبر/ كانون الأول)؛ العراق: 207053 (اعتبارا من 4 ديسمبر/ كانون الأول)؛ الأردن: 566303 (اعتبارا من 9 ديسمبر/ كانون الأول)؛ لبنان: 835735 (اعتبارا من 5 ديسمبر/ كانون الأول)؛ تركيا: 536765 (اعتبارا من 5 ديسمبر/ كانون الأول). تم الحصول على البيانات في 9 ديسمبر/ كانون الأول 2013 من خلال الموقع التالي: http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php ,

[21] بناء على أرقام المفوضية السامية على صعيد عدد اللاجئين من سورية إلى دول الجوار وشمال إفريقيا، حيث وصل الرقم إلى 2,292,169 اعتبارا من 9 ديسمبر/ كانون الأول 2013، والمتوفر عبر الرابط التالي: http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php. وبالإضافة إلى ذلك، طلب 55000 سوري اللجوء في دول الاتحاد الأوروبي ما بين نوفمبر/ تشرين الثاني 2011 وأكتوبر/ تشرين الأول 2013 (أنظر الملحق 2)؛ فيما طلب عدد قليل اللجوء في دول خارج الاتحاد الأوروبي.

[22] هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) "صرح الأمين العام للأمم المتحدة بان-كي مون أن حصيلة القتلى في سورية قد تجاوزت 100000 قتيل" 25 يوليو/ تموز 2013، والمتوفر عبر الرابط الإلكتروني التالي: http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-23455760.

[23] أنظر على سبيل المثال التقارير التالية من إصدار منظمة العفو الدولية والتي تتناول أوضاع حقوق الإنسان في سورية: "عمليات انتقام مميتة: عمليات القتل العمد وغيرها من ضروب الإساءة التي ترتكبها القوات المسلحة السورية (رقم الوثيقة: MDE 24/041/2012)، يونيو/ حزيران 2012؛ و"قمع شامل: تطهير قوات المعارضة في حلب" (رقم الوثيقة: MDE 24/061/2012)، أغسطس/ آب 2012؛ "قنابل النظام تمطر المدنيين" (رقم الوثيقة:MDE 24/009/2013) مارس/ آذار 2013،

[24] المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية؛ الرابط الإلكتروني: http://syria.unocha.org.

[25] مركز الأخبار التابع للأمم المتحدة، "الأمم المتحدة تعلن عن أكبر نداء إنساني في تاريخها من أجل مساعدة سورية التي مزقها النزاع" والمتوفر عبر الرابط التالي: http://bit.ly/1iFVtOX .

[26] تبلغ قيمة النداء 2981640112 مليار دولار أمريكي، تم استلام 1911978517 مليار دولار منها. وتتوفر البيانات المتعلقة بالتمويل عبر الرابط الإلكتروني التالي:-https://docs.google.com/spreadsheet/pub?key=0AusGu5uwbtt dEp0eHRzcWdVd2hBQmpBVWwxUHRjcUE&single=true&gid=0&output=html ، المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وتم اقتباس الأرقام بتاريخ 6 ديسمبر/ كانون الأول 2013.

[27] الأمم المتحدة تصدر نداءا من أجل الحصول على الأموال تفاديا لنقليص المساعدات الغذائية للاجئين السوريين في لبنان، 17 سبتمبر/ أيلول 2013، والمتوفر عبر الرابط التالي:http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=45875&Cr=syria&Cr1=#.UqWb7r9IpWL ، تاريخ آخر زيارة للموقع: 9 ديسمبر/ كانون الأول 2013.

[28] المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، "اعتبارات تتعلق بالحماية الدولية للفارين من الجمهورية العربية السورية" التحديث الثاني، 22 أكتوبر/ تشرين الأول 2013، والمتوفر عبر الرابط التالي:http://www.refworld.org/docid/5265184f4.html .

[29] بناء على ملعومات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمتوفرة عبر الرابط التالي: http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php .

[30] وفقا لمعلومات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمتوفرة عبر الرابط التالي: http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=122.

[31] وفقا لمعلومات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمتوفرة عبر الرابط التالي: http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=107 .

[32] تشمل تقديرات الحكومة العمال السوريين وعائلاتهم والسوريين غير المسجلين لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين/ المعلومات متوفرة عبر الرابط التالي: http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=122 .

[33] اعتبارا من 5 ديسمبر/ كانون الأول 2013، يؤوي مخيم الزعتري 114865 لاجئا، وتتوفر المعلومات عبر الرابط التالي: http://data.unhcr.org/syrianrefugees/settlement.php?id=176&country=107&region=77 .

[34] تتكفل وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بتوفير الخدمات والحماية للاجئين الفلسطينيين، بما في ذلك أولئك منهم الذين كانوا يقيمون في سورية حتى وقت قريب (وهم الذين يُشار إليهم أحيانا باسم فلسطينيّ سورية)، ولقد نزح 235000 منهم داخل سورية فيما فر 60000 آخرون إلى خارج البلاد. لمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الرابط التالي:http://www.unrwa.org/activity/rss-syria .

[35] الجزيرة: تدفق اللاجئين يفاقم من مصاعب الأردن المائية، مايو/ أيار 2013، متوفرة عبر الرابط التالي: http://www.aljazeera.com/indepth/features/2013/05/20135268026616381.html .

[36] تقرير مجموعة الأزمات الدولية الصادر في 13 مايو/أيار 2013 بعنوان "قريبون جدا من سورية بحيث لا يتسنى لهم الحصول على الراحة: السوريون في لبنان" ص. 6، والمتوفر عبر الرابط التالي:-http://www.crisisgroup.org/en/regions/middle-east-north-africa/egypt-syria lebanon/lebanon/141-too-close-for-comfort-syrians-in-lebanon.aspx .

[37] البنك الدولي، "لبنان يتحمل وطأة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للنزاع السوري" 24 سبتمبر/ أيلول 2013، والمتوفر عبر الرابط التالي: : http://www.worldbank.org/en/news/feature/2013/09/24/lebanon-bears-the-brunt-of-the-economic-and-social-spillovers-of-the-syrian-conflict .

[38] صحيفة (ذا ديلي ستار)، "المروحيات القتالية السورية تغير على أطراف عرسال اللبنانية، وفق ما افاد به أحد المصادر" 14 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013، والمتوفر عبر الرابط التالي:-http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2013/Nov-14/237873-syrian-gunship-fires-rockets-at lebanons-arsal-source.ashx#axzz2mL1CN0an .

[39] هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) "وقوع صدامات مميتة في طرابلس اللبنانية" 1 ديسمبر/ كانون الأول 2013، والمتوفر عبر الرابط التالي: http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-25180159 .

[40] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين، المرحلة الخامسة، يناير/ كانون الثاني إلى ديسمبر/ كانون الأول 2013، والمتوفرة عبر الرابط الإلكتروني التالي:http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php# .

[41] تقرير منظمة العفو الدولية الصادر في أكتوبر/ تشرين الأول 2013 بعنوان تنامي القيود وسط ظروف صعبة: محنة الفارين من سورية إلى الأردن" (رقم الوثيقة: MDE 16/003/2013)، ص. 24، الرابط الإلكتروني: http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE16/003/2013/en؛

[42] في اجتماع عُقد مع منظمة العفو الدولية في يونيو/ حزيران 2013، قال مسؤولو وزارة الداخلية الأردنية أنه لا يُسمح عموما للاجئين الفلسطينيين والعراقيين بدخول البلاد، كما تُفرض قيود على الرجال غير المتزوجين وأولئك الذين لا يحملون أوراقا ثبوتية.

[43] تقرير منظمة العفو الدولية الصادر في أكتوبر/ تشرين الأول 2013 بعنوان "محنة الفارين من سورية إلى الأردن" (رقم الوثيقة:MDE 16/003/2013) ص. 10؛ والمتوفر عبر الرابط الإلكتروني التالي:http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE16/003/2013/en .

[44] تقرير منظمة العفو الدولية الصادر في أكتوبر/ تشرين الأول 2013 بعنوان تنامي القيود وسط ظروف صعبة: محنة الفارين من سورية إلى الأردن" (رقم الوثيقة: MDE 16/003/2013)، ص. 24، الرابط الإلكتروني: http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE16/003/2013/en

[45] وفق معلومات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمتوفرة عبر الرابط الإلكتروني التالي: http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=224 .

[46] وفق معلومات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمتوفرة عبر الرابط الإلكتروني التالي: http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=224

[47] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: "البلدان التي تستضيف اللاجئين السوريين: التضامن والمشاركة في تحمل العبء" سبتمبر/ أيلول 2013، ص. 13.

[48] أنظر على سبيل المثال تقرير "وصول الطاقة الاستيعابية إلى حدودها القصوى في المخيمات التركية المخصصة لإيواء السوريين الفارين من حمام الدم ؛ متوفر عبر الرابط التالي:http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/syria/9609821/Turkeys-refugee-camps-full-to-capacity-with-Syrians-fleeing-bloodshed.html .

[49] هيومان رايتس ووتش، العراق/ الأردن/ تركيا: منع دخول السوريين الفارين من الحرب، 1 يوليو/ تموز 2013، والمتوفر عبر الرابط التالي: http://www.hrw.org/news/2013/07/01/iraqjordanturkey-syrians-blocked-fleeing-war .

[50] تقرير منظمة العفو الدولية الصادر في 28 مارس/ آذار 2013 بعنوان "تركيا تجبر مئات اللاجئين السوريين على اجتياز الحدود إلى داخل سورية" والمتوفر عبر الرابط الإلكتروني التالي:http://www.amnesty.org/en/for-media/press-releases/turkey-forces-hundreds-syrian-refugees-back-across-border-2013-03-28 .

[51] وفق معلومات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمتوفرة عبر الرابط الإلكتروني التالي: http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=103 .

[52] قامت منظمة العفو الدولية بزيارة بحثية إلى إقليم كردستان – العراق في نوفمبر/ تشرين الثاني وديسمبر/ كانون الأول 2013.

[53] مقابلات أُجريت مع اللاجئين والمنظمات غير الحكومية في إقليم كردستان – العراق، نوفمبر/ تشرين الثاني وديسمبر/ كانون الأول 2013.

[54] وفق معلومات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمتوفرة عبر الرابط الإلكتروني التالي: http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=8

[55] تقرير منظمة العفو الدولية الصادر في 10 يوليو/ تموز 2013 بعنوان "مصر تعيد السوريين" والمتوفر عبر الرابط الإلكتروني التالي: http://www.amnesty.org/en/news/egypt-turns-away-syrian-asylum-seekers-2013-07-10 .

[56] أنظر على سبيل المثال، تقرير منظمة العفو الدولية الصادر في أكتوبر/ تشرين الأول 2013 بعنوان "لم يعد بإمكاننا العيش هنا بعد الآن: اللاجئون الفارون من سورية إلى مصر" (رقم الوثيقة:MDE 12/060/2013)، والمتوفر عبر الرابط الإلكتروني التالي: http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE12/060/2013/en ، وكذلك تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش الصادر في نوفمبر/ تشرين الثاني 2013 بعنوان "احتجاز اللاجئين السوريين وإجبارهم على العودة"، والمتوفر عبر الرابط التالي:http://www.hrw.org/news/2013/11/10/egypt-syria-refugees-detained-coerced-return .

[57] تقرير منظمة العفو الدولية الصادر في أكتوبر/ تشرين الأول 2013 بعنوان "لم يعد بإمكاننا العيش هنا بعد الآن: اللاجئون الفارون من سورية إلى مصر" (رقم الوثيقة:MDE 12/060/2013)، والمتوفر عبر الرابط الإلكتروني التالي:http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE12/060/2013/en ،

[58] أنظر على سبيل المثال، مقال شبكة أخبار (والا) "تلقى 300 جريح سوري العلاج داخل إسرائيل منذ بداية النزاع" (باللغة العبرية) 30 سبتمبر/ أيلول 2012 (http://news.walla.co.il/?w=/9/2681607)، ومقال "إن بي آر" بعنوان "ملاذ بعيد الاحتمال: علاج بعض الجرحى السوريين داخل إسرائيل" 13 سبتمبر/ أيلول 2013 (http://www.npr.org/blogs/parallels/2013/09/13/221991236/an-unlikely-refuge-some-wounded-syrians-get-treated-in-israel)

[59] أنظر على سبيل المثال "باراك يصرح أن إسرائيل سوف توقف تدفق اللاجئين السوريين" 19 يوليو/ تموز 2012، والمتوفر عبر الرابط التالي: http://www.reuters.com/article/2012/07/19/us-israel-syria-idUSBRE86I0MF20120719 .

[60] تقرير منظمة العفو الدولية الصادر في 20 يوليو/تموز 2012 بعنوان "إسرائيل: المنظمة تحث الحكومة على السماح للسوريين الذين يبحثون عن ملجأ الدخول إلى مرتفعات الجولان" والمتوفر عبر الرابط التالي:http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE15/043/2012/en/e3b40ee4-b90f-47d7-acc2-c142ffbe8af4/mde150432012en.html . هذا ولم تستلم المنظمة ردا على رسالتها تلك.

[61] تعني عمليات الصد القيام بمنع أو صد أفراد أو مجموعة من الأفراد أثناء محاولتهم عبور الحدود أو عندما يصبحوا على وشك الوصول إليها، ومن ثم إعادتهم من حيث أتوا. ويخالف هذا النوع من العمليات القانون كونها تتم دون وجود ضمانات وقائية إجرائية وتخلو من ضمان احترام حق الأشخاص في الطعن في قرار ترحيلهم أو التقدم بالتماس من أجل طلب اللجوء. وإذا أفضت تلك العمليات إلى عودة الأشخاص إلى بلدان يخشون التعرض فيها لانتهاكات حقوق الإنسان، فسوف ترقى هذه العمليات إلى مصاف الرد القسري، وهو ممارسة محظورة وفق أحكام القانون الدولي.

[62] تقرير منظمة العفو الدولية الصادر في 19 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013 بعنوان "بلغاريا: الظروف اللاإنسانية تطلق شرارة احتجاجات في أحد مخيمات اللاجئين" والمتوفر عبر الرابط التالي (http://www.amnesty.org/en/for-media/press-releases/bulgaria-inhuman-conditions-spark-protest-refugee-camp-2013-11-19)، وتقرير المنظمة الصادر في يوليو/ تموز 2013 بعنوان "على حدود أوروبا: انتهاكات حقوق الإنسان على حدود اليونان مع تركيا" والمتوفر عبر الرابط التالي: (http://amnesty.org/en/library/info/EUR25/008/2013/en) رقم الوثيقة: (25/008/2013)

[63] مكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في ليبيا، تحديث خارجي، نوفمبر/ تشرين الثاني 2013، الرابط الإلكتروني: http://reliefweb.int/report/libya/unhcr-libya-external-update-november-2013 .

[64] أنظر http://farawaysyria.org

[65] انظر تقرير منظمة العفو الدولية الموجز: "ضحايا الخوف: انتهاك حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين في ليبيا، يونيو/ حزيران 2013، والمتوفر عبر الرابط التالي:http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE19/007/2013/en .

[66] لمزيد من المعلومات حول اوضاع اللاجئين والمهاجرين في ليبيا، أنظر تقرير منظمة العفو الدولية الصادر في يونيو/ حزيران 2013 بعنوان " " (رقم الوثيقة: MDE 19/007/2013)، والمتوفر عبر الرابط التالي:http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE19/007/2013/en .

[67] في أولى تلك الحوادث، لقي ما لايقل عن 350 شخصا مصرعهم في 3 أكتوبر/ تشرين الأول، وذلك عندما غرق أحد القوارب القادمة من ليبيا وعلى متنه مئات الأشخاص. وأدت حادثة أخرى وقعت في 11 أكتوبر/ تشرين الأول قبالة سواحل الاسكندرية إلى وفاة 12 شخصا على الأقل. وفي نفس ذلك اليوم، غرق قارب آخر عقب مغادرته ليبيا قاصدا جزيرة لامبيدوسا الإيطالية. وتتفاوت تقديرات السلطات وإفادات الناجين من الحادثة بشأن عدد الجثث التي تم انتشالها. وتتراوح التقديرات الخاصة بحصيلة ضحايا هذه الحادثة ما بين 33 و268 شخصا. وقال لاجئون كانوا على متن القارب المنكوب أنه كان يقل حوالي 480 شخصا على الأقل. ولمزيد منل المعلومات، على سبيل المثال الموقع التالي: http://www.bbc.co.uk/news/world-europe-24514340 and http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-24496737 .

[68] المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، "النشرة الأسبوعية الخاصة بمصر وعمليات سورية" 4-10 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013، والمتوفر عبر الرابط التالي: https://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=3500 .

[69] أنظر على سبيل المثال: مقالة فابريتسيو غاتي في صحيفة (ليسبريسو لامبيدوسا) بعنوان "التخلي عن المسؤولية: بهذه الطريقة تُرك الأطفال السوريون يواجهون الغرق" 28 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013، والمتوفرة عبر الرابط التالي: http://espresso.repubblica.it/internazionale/2013/11/28/news/lampedusa-buck-passing-on-the-massacre-so-they-left-syrians-children-drown-1.143363 .

[70] صرح رئيس الوزراء الليبي أن التحقيق جارٍ في مزاعم إطلاق النار باتجاه قارب المهاجرين، متوفر عبر الرابط التالي: http://www.timesofmalta.com/articles/view/20131013/local/zeidan.490080#.UqHNJcTIa4- .

[71] ثمة تقارير متناقضة يتم تداولها حول هوية الطرف الذي أطلق النار على القارب؛ إذ تتراوح الروايات ما بين اتهام خفر السواحل الليبية أو عاصر الميليشيا أو المهربين. ولقد فتحت السلطات الليبية تحقيقا للوقوف على حقيقة مزاعم الناجين. ولما يتم نشر النتائج الكاملة للتحقيق، ولكن لم تكن وقات خفر السواحل الليبية ضالعة في الحادثة وفق تصريحات رئيس الوزراء الليبي.

[72] مقابلة أجراها باحثو منظمة العفو الدولية في ميلانو بإيطاليا، نوفمبر/ تشرين الثاني 2013.

[73] مقابلة أجراها باحثو منظمة العفو الدولية في ميلانو بإيطاليا، 27 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013.

[74] مقابلة أجراها باحثو منظمة العفو الدولية في ميلانو بإيطاليا، 27 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013

[75] أنظر "المفوض السامي لشؤون اللاجئين يعرب عن صدمته إزاء مأساة غرق قارب آخر في عرض المتوسط"، 12 أكتوبر/ تشرين الأول 2013، ووالمتوفر عبر الرابط التالي:http://www.unhcr.org/52594c6a6.html ؛ وأنظر كذلك مقالة فابريتسيو غاتي في صحيفة (ليسبريسو لامبيدوسا) بعنوان "التخلي عن المسؤولية: بهذه الطريقة تُرك الأطفال السوريون يواجهون الغرق " 28 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013، والمتوفرة عبر الرابط التالي: http://espresso.repubblica.it/internazionale/2013/11/28/news/lampedusa-buck-passing-on-the-massacre-so-they-left-syrians-children-drown-1.143363

[76] المصدر: المفوضية الأوروبية، عبر الرابط التالي:http://ec.europa.eu/dgs/home-affairs/financing/fundings/mapping-funds/countries/greece/index_en.htm .

[77] الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، "الهجرة وطلب اللجوء: تصاعد التوترات في منطقة شرق المتوسط" 23 يناير/ كانون الثاني 2013، الفقرة 54، واملتوفرة عبر الرابط التالي:http://assembly.coe.int/ASP/XRef/X2H-DW- XSL.asp?fileid=19349&lang=en .

[78] (فرونتيكس)، "التقرير السنوي لتحليل للمخاطر، 2013" أبريل/ نيسان 2013، ص. 20، والمتوفر عبر الرابط التالي: http://frontex.europa.eu/assets/Publications/Risk_Analysis/FRAN_Q$_2012.pdf .

[79] وفق ما أفادت به الشرطة اليونانية؛ متوفرة عبر الرابط التالي: http://www.astynomia.gr/images/stories//2013/statistics13/stat_allod/methorio.JPG .

[80] وفق ما أفادت به الشرطة اليونانية؛ متوفرة عبر الرابط التالي: http://www.astynomia.gr/images/stories//2013/statistics13/stat_allod/methorio.JPG

[81] في يوليو/تموز 2013، قدرت منظمة العفو الدولية أن 101 شخص قد قضوا أثناء عبور بحر إيجة. أنظر تقرير منظمة العفو الدولية الصادر في يوليو/تموز 2013 بعنوان "على حدود أوروبا: انتهاكات حقوق الإنسان على حدود اليونان مع تركيا" (رقم الوثيقة:25/008/2013)، والمتوفر عبر الرابط الإلكتروني التالي: http://amnesty.org/en/library/info/EUR25/008/2013/en . ومنذ ذلك الحين، أشارت تقارير وسائل الإعلام إلى وفاة 90 شخصا على الأقل في خمس حوادث منفصلة خلال الفترة الواقعة ما بين يوليو/ تموز ونوفمبر/ تشرين الثاني 2013. أنظر على سبيل المثال:http://www.amnesty.org/en/for-media/press-releases/two-boat-tragedies-leave-migrants-dead-and-missing-europe-s-shores-2013-07-, http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/europe/turkey/10484208/Five-dead-as-immigrant-boat-sinks-off-Turkey.html, http://www.cnnturk.com/2013/turkiye/07/31/egede.gocmen.teknesi.batti.18.olu/717773.0/index.html , http://www.bbc.co.uk/news/world-europe-19506379 و http://www.turkishweekly.net/news/141459/death-toll-rises-to-61-after-boat-carrying-illegal-migrants-sinks-in-aegean-sea.html

[82]، تنتهك عمليات الطرد الجماعي القانون الدولي والقوانين الوطنية وتلك المعمول بها على مستوى الاتحاد الأوروبي، وذلك لكونها تؤدي إلى ترحيل مجموعات من الأفراد دون الأخذ بالحسبان الظروف والملابسات المحيطة بحالة كل فرد على حدة.

[83] تقرير المنظمة الصادر في يوليو/ تموز 2013 بعنوان "على حدود أوروبا: انتهاكات حقوق الإنسان على حدود اليونان مع تركيا" والمتوفر عبر الرابط التالي: (http://amnesty.org/en/library/info/EUR25/008/2013/en) رقم الوثيقة: (25/008/2013)، ص. 13

[84] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "المفوض السامي يحث أوروبا على مساعدة بلغاريا في التكيف مع تدفق اللاجئين السوريين" 22 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013، والمتوفر عبر الرابط التالي:http://www.unhcr.org/528f88066.html .

[85] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "المفوض السامي يحث أوروبا على مساعدة بلغاريا في التكيف مع تدفق اللاجئين السوريين" 22 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013، والمتوفر عبر الرابط التالي:http://www.unhcr.org/528f88066.html .

[86] مقابلة مع منظمة العفو الدولية، 12 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013.

[87] مقابلة مع منظمة العفو الدولية، 12 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013.

[88] مقابلة مع منظمة العفو الدولية، ميلانو، 27 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013.

[89] رسالة بعثت بها إلى منظمة العفو الدولية عبر البريد الإلكتروني في 2 ديسمبر/ كانون الأول 2013

[90] رسالة بعثت بها إلى منظمة العفو الدولية عبر البريد الإلكتروني في 2 ديسمبر/ كانون الأول 2013

[91] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "المفوض السامي يحث أوروبا على مساعدة بلغاريا في التكيف مع تدفق اللاجئين السوريين" 22 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013، والمتوفر عبر الرابط التالي:http://www.unhcr.org/528f88066.html .